اقتصاد

فوق الطاولة

«أربعائية» التهريب!

علي هاشم

كانت جلسة فضائحية بأكثر مما تحتمله مناسبة أسبوعية أُريد لها أن تحجز مكانها كصالون فكري يتحاور فيه أطراف المصلحة، فمن عنوانها اللطيف «الإدخال المؤقت للسلع بقصد التصنيع وإعادة التصدير» ذي العلاقة بالقطاع الصناعي ومستورداته، ما لبثت «أربعائية التجار» الأخيرة أن انزلقت لما يشبه وكراً لمؤامرة صغيرة تستهدف تموين دمشق انتقاماً لما سمّي «عسفها» بالتحقق من البيانات الجمركية للسلع المشكوك بمصدرها في دكاكين العاصمة!

إلا أنه، ورغم قوة ما ظهر من وشائج قوية «جمركية / تجارية» لتحقيق ذلك، ما لغربال «الأربعائية» المتخم بالثقوب أن يحجب الأفكار الخطرة التي طرحت خلالها!.

مسؤول تموين دمشق، رد على الاتهامات التي وصمت ضابطته بـ«عسف» تفحص المهربات في الدكاكين، بالاستناد إلى مخزون قانوني نص عليه قانون التجارة الداخلية، مؤكداً أن لضابطته الحق بالتحقق من صحة البيان الجمركي للسلع الأجنبية «إن أبرزه أصحاب المحال»؟!

الطرح التمويني المنطقي هذا يثير شكوكاً جوهرية حول الجهة الحامية للمهربات في أسواقنا، ويزيد من إلحاحها، انهماك جبهة الجمركيين بسوق كل ما يكفل طرد الضابطة التموينية من جنة الرقابة ومنع أي احتكاك لها مع المهربات بذريعة أن التحقق من صحة البيانات الجمركية، هو «ماركتهم المسجلة» لهم «فقط دون غيرهم»؟!

لم يكن من الذكاء أن يحشر ممثلو الجمارك أنفسهم في مساحة شكوك حول مشاركتهم بحماية المهربات، فلا مبرر لامتعاضهم من مشاركة التموين في التحقق «والتحقق فقط» من صحة البيان الجمركي للسلع المشكوك بتهريبها في الأسواق ما داموا هم ذاتهم ممنوعون من الوصول إليها، وما دامت عملية التحقق تلك لن تتم إلا من خلال قواعد بياناتهم، وخاصة بعدما داوموا مؤخراً على الدفاع عن اتهامهم بحجم التهريب الفاضح في أسواقنا، بالتأكيد أن المهربات التي يتم شحنها عبر الطرقات العامة «حيث تقتصر صلاحيتهم» تتم عبر بيانات جمركية قديمة، أو مزورة، أو بيانات كلفة، وأنهم –أي الجمركيون– يتيقنون منها ما أمكنهم ذلك؟!

في الواقع، رغم عبث رزمة الذرائع، تبدو قضية البيانات القديمة كذبة صغيرة لا تنطلي على من لا يريد ذلك، فالسلع بطبيعتها، استهلاكية كانت أم معمّرة، لها عمر افتراضي لا يتناسب مع قدم البيانات، ففي الأولى ثمة فترة صلاحية تمنعها من الاختباء خلف بيان قدم، وفي الثانية يمكن لهذا البيان أن يتحول إلى قرينة قانونية تثبت تهمة «الاحتكار» على أصحابه.

بمجملها، قدمت الجلسة خلاصات مفيدة في فهم التهريب وآليات حمايته القانونية في أسواقنا، والأهم، ما قدمته من إجابات متأخرة عن تساؤلات طرحها رئيس مجلس الوزراء قبل أسابيع حول أسباب ترعرع المهربات رغم توقف منح إجازات استيراد كماليات منذ آب الماضي.

«الاتصالات» لـ«الوطن»: عقد بـ٣ ملايين يورو لتأمين طاقات بديلة

١٠٪ من مشتركي الهاتف الثابت يعانون تقنيناً مع الكهرباء!

عبد الهادي شباط

لم يخف رئيس مقسم هاتف صحنايا أحمد حاج حسن أنه لا حيلة يمتلكها المقسم لعدم انقطاع خدمة الاتصال الهاتفي مع انقطاع الكهرباء للمشتركين على خط (الأونو) لنفاد مدخرات البطاريات المتوافرة لدى المقسم وعدم مجاراة قدرة الشحن لهذه البطاريات مع انخفاض ساعات التغذية الكهربائية على الشبكة حيث تكون ساعات التغذية في ريف دمشق ٢ ساعة مقابل ٤ ساعات انقطاع في أحسن حالات التغذية في الفترة الأخيرة وأن شحن البطارية يحتاج لأربع ساعات في حده الأدنى.

وحصلت «الوطن» على معلومات من الشركة السورية للاتصالات أن نسبة إجمالي مشتركي الهاتف على خطوط الأونو تصل نحو ١٠٪ من إجمالي مشتركي الهاتف الثابت، وبحسب المعلومات المتوافرة فإن عدد مشتركي الهاتف الثابت تجاوز ٤ ملايين مشترك وبالتالي نحن أمام نحو ٤٠٠ ألف مشترك يعانون من غياب خدمة الهاتف مع انقطاع الكهرباء.

وبالتوجه لشركة الاتصالات السورية لمتابعة الموضوع أوضح مدير الإدارة التجارية في الشركة أحمد سنبل أنه لا يمكن تشغيل هذه المقاسم على مولدات الديزل وبالتالي تصبح الخيارات محصورة بين تأمين التغذية الكهربائية أو تأمين الطاقة المطلوبة من خلال الخلايا الشمسية أو العنفات الريحية، وأن الشركة باشرت بتنفيذ عقد خاص لتركيب الخلايا الشمسية لتأمين احتياجات هذه المقاسم من الطاقة.

وحول إمكانية وجود حلول اسعافية، بين سنبل أنه يتم العمل والتنسيق مع وزارة الكهرباء على تزويد هذه المقاسم بخطوط منخفضة التقنين لكن ذلك محكوم بتوافر مثل هذه الخطوط لدى الوزارة ومدى قدرتها على تغذية المقاسم بالطاقة الكهربائية.

وحول تفاصيل العقد الذي تحدث عنه المدير التجاري اتجهت «الوطن» لمدير الإدارة الفنية يونس حسن المعني بتنفيذ ومباشرة هذا العقد، حيث كشف أن قيمة هذا العقد تجاوزت ٢,٩٨ مليون يورو. وأن الغاية منه توريد وتركيب خلايا ضوئية لزوم تأمين التغذية لتجهيزات المقاسم الريفية ووحدات النفاذ الضوئية.

وأوضح أن مدة تنفيذ العقد سنة، وبدأت المباشرة بتنفيذه مع نهاية شهر أيول الماضي حيث يؤمن العقد الخلايا والطاقة الشمسية لنحو ١٠٠ مركز من المراكز الريفية و١٠٠ وحدة نفاذ موزعة على ست محافظات هي ريف دمشق واللاذقية وطرطوس والسويداء وحماه وحمص.

مبيناً أنه تم التعاقد على هذه الوحدات (خطوط الأونو) وتركيبها خلال الفترة ما قبل عام ٢٠١٠ حيث كان الوضع الكهربائي مستقراً وكانت المدخرات قادرة على تأمين عمل هذه الوحدات خلال انقطاع الكهرباء في الحالات الطارئة.

حالياً وبسبب التقنين الكهربائي الذي يصل في بعض المناطق إلى أكثر من ١٢ ساعة يومياً فقد أدى هذا الواقع إلى خلل في عمل هذه الوحدات وخروجها عن الخدمة بسبب عدم قدرة المدخرات على تأمين التغذية لعدم الشحن الكافي لهذه المدخرات، كما أن زيادة عدد مرات الشحن والتفريغ لهذه المدخرات أدى بدوره إلى استهلاك العمر الفني للمدخرات بسرعة أكبر.

في ظل هذا الواقع تم البحث عن حلول لتأمين الطاقة البديلة لهذه المدخرات حيث تم اعتماد تغذية الوحدات بالكهرباء عن طريق الخلايا الشمسية. من خلال هذا المشروع حيث سيتم تأمين عمل الوحدات على الطاقة الشمسية خلال فترة وجود سطوع شمسي بغض النظر عن وجود الكهرباء وتعمل على الطاقة الكهربائية خارج فترات السطوع الشمسي في حين تعمل على المدخرات خلال عدم وجود سطوع شمسي وانقطاع التيار الكهربائي

على أن يؤمن المشروع خدمات الاتصالات والانترنت بشكل شبه دائم، والتوفير في النفقات التشغيلية على المدى البعيد من حيث مصروف الكهرباء وأعمال الصيانة.

أما بخصوص تغذية المراكز الهاتفية الصغيرة عن طريق الطاقة الشمسية فإن ذلك سيؤدي إلى استمرارية تأمين خدمات الاتصالات والتوفير في النفقات التشغيلية وخاصة نفقات الوقود حيث أن هذه المراكز تعمل حالياً على الديزل خلال فترة انقطاع الكهرباء.

موضحاً أن هذا المشروع هو مرحلة أولى وسوف يتم التوسع به مستقبلا كونه من المشاريع التي تعتمد على الطاقة البديلة والمتجددة ويوفر في النفقات التشغيلية ويؤمن استمرارية خدمات الاتصالات.

ريف دمشق تستورد من الدول الأجنبية ضعف ما تستورده من العربية

الوطن

منحت مديرية اقتصاد ريف دمشق إجازات استيراد بقيمة ٧٧,٤ مليار ليرة سورية خلال الربع الثالث من العام الجاري (٢٠١٦).

مدير اقتصاد ريف دمشق عبد الرحمن بيّن لـ«الوطن» أن المديرية منحت ٥٧٢ إجازة استيراد من الدول الأجنبية بقيمة ٣٠,٤ مليار ليرة خلال الشهر التاسع من العام الجاري، على حين منحت ١٧٥ موافقة استيراد من البلدان العربية بقيمة أكثر من ١٦,٥ مليار ليرة، وكانت منحت ١١١ إجازة استيراد خلال الشهر الثامن بقيمة تقارب ٥ مليارات ليرة، على حين بلغت موافقات الاستيراد من البلدان العربية ٣٠ موافقة بقيمة نحو ١١ مليار ليرة، وبلغت إجازات الاستيراد ٢٧٢ إجازة خلال الشهر السابع من العام الجاري بقيمة نحو ١٢,٢ مليار ليرة على حين سجلت موافقات الاستيراد من البلدان العربية ٥٥ موافقة بقيمة ٢,٣ مليار ليرة.

وأوضح أن المديرية تعمل وفق رؤية وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المتمثلة في تقديم الدعم للإنتاج المحلي وتلبية متطلبات الأسواق المحلية من السلع والبضائع ومستلزمات الصناعيين والتجار من المواد الأولية، وتركزت المواد المستوردة من البلدان الأجنبية على السمون والزيوت النباتية والحليب والرز المقشور والسكر وقطع التبديل للسيارات والإطارات وورق التنظيف والأسمدة والخيوط والبن غير المحمص والأدوات الطبية والجراحية والمواد الأولية للأدوية البشرية، على حين تركزت مستورداتها من البلدان العربية على الحبيبات البلاستيكية والسمسم والبطاريات والإسمنت الأبيض والمشروبات الروحية والسردين والحليب، وبين أن أبرز البلدان العربية الموردة كانت السعودية والسودان والإمارات وعمان والمغرب.

من جهة أخرى صادقت مديرية اقتصاد ريف دمشق على ٤٠٢٦ شهادة منشأ للبضائع المصدرة منها ٢٠٧٤ شهادة منشأ صناعية لغرفة صناعة الريف و١٨٦٤ شهادة زراعية لغرفة زراعة الريف و٨٨ شهادة منشأ لغرفة تجارة الريف، علماً أن اللجنة القطاعية والأسواق في غرفة تجارة دمشق كانت قد بحثت الأسبوع الماضي خلال اجتماعها الدوري موضوع تخفيض نفقات التصدير لتمكين المنتج السوري من المنافسة في الأسواق الخارجية حيث عرضت اللجنة برئاسة عضو مجلس غرفة تجارة دمشق منار الجلاد بحضور عدد من الفعاليات التجارية والمصدرين معوقات العملية التصديرية وطالبوا بتخفيض النفقات التي يتحملها المصدر وعلى رأسها موضوع تنظيم تعهد إعادة القطع وضرورة إلغائه وتخفيض النفقات المدفوعة للاتحادات المهنية والجمعيات التي تفرض على المصدر الاشتراك بها حتى يتمكن من التصدير.

وتدرس غرفة تجارة دمشق من جانب آخر الطلبات المقدمة من أصحاب المنشآت الصناعية والتجارية أو السياحية للموافقة على إيقاف أو تقليص نشاطاتها حيث وافقت الغرفة على طلبات مجموعة من المنشآت بعد أن تقدم أصحابها بجميع الثبوتيات التي تؤيد ذلك وتأجيل البت في بعض الطلبات لحين استكمال ثبوتياتها.

منع سفر متعهد.. بسبب الحليب والجبنة!

محمد راكان مصطفى

على خلفية نقص في كميات الحليب في الشركة العربية السورية للألبان ومشتقاتها بدمشق، أصدرت وزارة الصناعة قراراً بمنع سفر المتعهد (ط.س) بناء على طلب الشركة، وذلك ضماناً لتحصيل مبلغ ٣,١ ملايين ليرة سورية تمثل قيمة جبن عكاوي وجب عليه تسليمها للشركة بموجب العقد رقم /٥١/ت تاريخ ٢٠١٥/٦/١٥، لعدم تسليم المتعهد الشركة كميات الجبن المقابلة لكميات الحليب التي استلمها لصناعة مادة الجبن.

وعن خلفية الموضوع بين وزير الصناعة أحمد الحمو لـ«الوطن» أنه سبق للمتعهد أن تقدم بشكوى للوزارة، وعليه قامت الوزارة بتوجيه الكتاب رقم ٢٣٥٠/ص٢/٢٢/٤ تاريخ ٢٠١٦/٨/٢٤ إلى المؤسسة العامة للصناعات الغذائية وهي الجهة المشرفة على شركة ألبان دمشق المنتهي إلى تشكيل لجنة متخصصة لدراسة الشكوى من خلال الإجراءات والواقع والوثائق المتوافرة لدى الشركة بما يكفل الحفاظ على سمعتها ومصداقيتها ومصلحتها، على أن توافى الوزارة بالنتائج والمقترحات، كما تم التأكيد على إدارة الشركة والعاملين لديها بالعمل وفق الأصول في علاقتها مع الغير بما يكفل حقوقها ويحقق الاستقرار والثقة مع المتعاملين الأمر الذي ينعكس ايجاباً على العمل.

وأضاف الحمو أنه في ضوء رد المؤسسة العامة للصناعات الغذائية وشركة ألبان دمشق اتضح أن هناك علاقة عقدية بين شركة ألبان دمشق والمتعهد لتصنيع مادة الأجبان البيضاء من الحليب الخام المسلم للمتعهد من الشركة، إلا أنه ونتيجة لعدم التزام المتعهد بتنفيذ تعهده طلبت شركة ألبان دمشق اتخاذ قرار منع السفر بحقه ضماناً لتحصيل حقوقها، بغاية الوقوف على حقيقة الأمر وبيان مصير كمية الحليب المبيعة والبالغة ٢٩,٦ طناً، وتحديد الجهة المسؤولة عنها. وتمت إحالة الموضوع إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش.

وأوضح الوزير أن الوزارة وجهت بموجب الكتاب رقم ٢٦٢٥ ص٢/٢٢/٤ تاريخ ٢٠١٦/١٠/٥ مديرية الرقابة الداخلية لديها ومديرية الرقابة الداخلية لدى المؤسسة العامة للصناعات الغذائية بضرورة المتابعة من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش لإنجاز التقرير الخاص بقضية المتعهد خلال أقصر فترة زمنية ليصار في ضوء نتائج التقرير إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة قانوناً لجهة إلغاء قرار منع السفر من عدمه.

وأشار الحمو إلى أن الوزارة تسعى للحفاظ على مصالح وحقوق جهاتها التابعة وفق الأصول ومراعاة حقوق الغير في حال وجودها.

إلا أن جواب وزير الصناعة لم يشر إلى اتخاذ أي إجراء بحق أي من موظفي الشركة أو لجان الاستلام والتسليم، على الرغم من أن إدارة الشركة وبتاريخ ٢٠١٦/٨/١ وجهت الكتاب رقم ٦٤٦ إلى المؤسسة العامة للصناعات الغذائية (جاء إشارة إلى كتاب المؤسسة رقم ٣٦/رد ص س تاريخ ٢٠١٦/٧/٢٤ والمعطوف على كتاب وزارة الصناعة رقم ٢٠٤٨ص٢/٢٢/٤ تاريخ ٢٠١٦/٧/١٨) تبين فيه أنه تم إبرام عقد اتفاق بالتراضي مع المتعهد المذكور لتصنيع مادة الجبنة البيضاء ضمن مقر الشركة بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٥ وتضمن تقديم مادة الحليب الخام للمتعهد مقابل قيامه بتصنيعها وتسليمها طبقاً للمعايير الإنتاجية المعتمدة.

وبالتدقيق في آلية العمل من الناحية المحاسبية تبين وجود كمية من الحليب الخام تم شراؤها من قبل لا يقابلها صادر جبن، وبحسب مذكرة المدير المالي، فإن مادة الحليب يتم استلامها من المورد وتسليمها للمتعهد من لجنة استلام مشكلة لهذه الغاية، ولدى مراجعة ضبوط الاستلام والتسليم تبين وجود ضبوط استلام لمادة الحليب من لجنة الاستلام من دون وجود أي وثيقة تثبت تسليمها للمتعهد!!

وبين كتاب (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أنه تم كإجراء احترازي مخاطبة الجهات المختصة لمنع سفر المتعهد ضماناً لحقوق الشركة ريثما تتضح ملابسات الموضوع بعد أن تمت احالته إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش للنظر به.

قضية للنقاش

أيها الاقتصاديون: هل طرح أوراق مالية حكومية ضرورة للاقتصاد الوطني هذه الفترة؟

السندات الحكومية سلاح ذو حدين.. والعبرة في التنفيذ

تفتح «الوطن» باب الحوار الاقتصادي، بهدف المشاركة بالرأي بما يغني قاعدة المعلومات التي تفيد في صياغة وتصويب السياسات والقرارات الاقتصادية، للوصول إلى واقع اقتصادي أفضل.. وهذه دعوة للمسؤولين الحكوميين والأكاديميين والمراقبين المتخصصين للمشاركة بالحوار حول القضية المطروحة للنقاش بإرسال مقالات رأي لنشرها في هذا الركن. نتلقى المقالات على البريد الالكتروني: eco@alwatan.sy

تعتبر السندات الحكومية أحد الأساليب والطرق التي تلجأ إليها الحكومات لتمويل الكثير من المشاريع التنموية الضخمة التي من الصعب أن تمولها بشكل ذاتي، حيث تلجأ إلى طرح هذه السندات بهدف إيجاد منافذ جيدة لتمويل المشاريع وكخطوة إضافية في تحريك عجلة الاقتصاد.

فالسندات الحكومية وكما هو معروف تمثل أدوات دين تصدرها الحكومات، حيث يقوم المستثمر (الذي يشتري السندات) بإقراض مقدار معين من المال إلى هذه الحكومات مقابل سداد قيمة السندات في تاريخ معين إضافة إلى قيمة الفوائد الدورية المتفق عليها، كما وينظر إلى السندات الحكومية عادة على اعتبارها سندات خالية من المخاطر، وذلك بسبب قدرة الحكومة على سداد قيمة السندات بالكثير من الطرق كرفع معدلات الضرائب أو من خلال طباعة أوراق نقدية جديدة لسداد الديون المترتبة عليها.

ولكن كغيرها من أدوات التمويل فإن للسندات الحكومية الكثير من الإيجابيات إلى جانب العديد من السلبيات، وتختلف هذه الإيجابيات والسلبيات من دولة لأخرى ومن تجربة لتجربة. وعندما تقرر أي حكومة باتخاذ قرار إصدار سندات فإنها تعمل على المفاضلة بين المحاسن والمساوئ لتقوم باتخاذ القرار الأصوب وفق المعطيات المتوافرة لديها.

وعلى الرغم من أن أهم استخدامات السندات الحكومية يصب في تمويل المشاريع الحكومية الكبيرة بأموال وطنية من دون اللجوء إلى صناديق النقد الدولية أو مؤسسات التمويل الأجنبية، إلا أن هذا المنهج الوطني في البحث عن مصادر التمويل قد يفقد الكثير من مضامينه عند تمويل مشاريع معينة من دون غيرها، فقد يكون الاقتصاد المحلي بحاجة لتمويل مشاريع محددة من دون غيرها، ويعتبر تمويل مشروع قناة السويس الجديدة خير مثال على ذلك.

إلى جانب ذلك فإن تمويل مشروع بهذه الضخامة من خلال إصدار سندات حكومية سوف يسهم في تكبيد الخزينة العامة للدولة مبالغ كبيرة كفوائد سيتم سدادها للمستثمرين في السندات، فمن المقدر أن تتكبد الحكومة المصرية ٣٦ مليار جنيه مصري كنفقات تمويل للسندات خلال هذه السنوات الخمس –مع العلم أن التكلفة المقدرة لتمويل القناة تبلغ نحو ٦٠ مليار جنيه مصري–، على حين أنه كان بإمكان الحكومة المصرية توفيرها من خلال الاعتماد على تمويل المشروع بإصدار أدوات ملكية عوضاً عن إصدار أدوات دين كالسندات الحكومية.

كذلك الأمر فإن منح معدلات فائدة تبلغ ١٢٪ على سندات تمويل قناة السويس تسهم بشكل غير مباشر في الإخلال بتوازن سعر الفائدة السائد في السوق المصرية وخاصةً أن هذا السعر هو أعلى بنحو ٢٪ من أكبر سعر فائدة مقدم من أي بنك من البنوك العاملة في مصر آنذاك.

كما أنه ومع مرور السنوات الخمس أصبح معدل ١٢٪ الممنوح من الحكومة على القيمة الإسمية للسندات المصدرة لتمويل مشروع القناة غير مجدٍ ولاسيما مع انخفاض القيمة الحقيقية للجنيه المصري وارتفاع معدلات التضخم، فمدة خمس سنوات فترة ليست بالقصيرة وقد يخسر خلالها المستثمرون العوائد التي سيحققونها بسبب ارتفاع معدلات التضخم الحاصل هذه الفترة وتراجع قيمة الجنيه أمام العملات الأخرى.

اليوم ونحن أمام مرحلة مصيرية من مراحل الاقتصاد السوري والمتمثلة في البدء بإعادة الإعمار فإنه لابد من إعادة النظر في تجارب الآخرين للاستفادة مما وصل إليه غيرنا في هذا المجال، فيمكن الاعتماد على ما قامت به الحكومة الكويتية من طرح سندات حكومية ليتم استثمارها من المصارف المحلية (الحكومية والخاصة) التي لديها سيولة فائضة كبيرة سوف يتم استثمارها في مشاريع تنموية محلية وبالتالي استخدام واستثمار السيولة المعطلة لدى المصارف والتي لم يتم استخدامها لفترة طويلة الأمر الذي سيعود على هذه المصارف بالفائدة التي ستقدمها لهم الحكومة كفوائد على القيمة الإسمية لهذه السندات، كما أنه من الممكن تجنب ما قامت به الحكومة المصرية وذلك بأن يتم منح معدلات فائدة منخفضة على هذه السندات ولاسيما أنها تمثل مشاريع حكومية مخاطرها شبه معدومة.

وبالتالي ففي حال طرح سندات حكومية في سورية خلال الفترة المقبلة سوف تسهم هذه السندات في استثمار السيولة النائمة لدى المصارف وبمعدلات فائدة غير مُرهقة للحكومة، ليتم تمويل الكثير من المشاريع التنموية في الفترة المقبلة بأموال محلية يستفيد من استثمارها الاقتصاد ككل وبتكلفة غير كبيرة على الجهات الحكومية المحلية، الأمر الذي سوف يلعب دوراً في دفع عجلة الاقتصاد ويشجع المصارف المحلية للانطلاق في عمليات التمويل من جديد بعد توقف دام نحو خمس سنوات.

حامد سيف الدين
عضو مؤسس في الجمعية السورية للمحللين الماليين